

وقد أشرنا في الفصل الثاني إلى أن الدولة، تمكنت الدول من الانتشار بسرعة في جميع أنحاء العالم وحلت محل أشكال أخرى من التنظيم السياسي. ولكننا أشرنا أيضاً إلى أنه إذا لم تكن الدول موجودة دائماً من أجلنا، فمن المنطقي أنه قد يأتي يوم لا تعد فيه الدول اللاعب السياسي المهيمن على الأرض. وينظر البعض إلى العولمة باعتبارها القوة التي ستحدث هذا التغيير السياسي الجذري، وفي قلب هذه المناقشة تكمن حقيقة مفادها أن العولمة والمؤسسات المعولمة تعمل على تعقيد قدرة السلطات على الحفاظ على السيادة. وفي بعض الحالات يكون فقدان السيادة هذا مقصوداً، إذ قد تتخلى الدول عن سلطاتها للمنظمات الحكومية الدولية للحصول على بعض الفوائد أو التخفيف من حدة المشاكل القائمة. كثيراً ما يتم التخلي عن السيادة بتردد وخلاف. يكون فقدان السيادة غير مقصود وغير مرغوب فيه على الإطلاق. كان له عواقب هامة على الدول فيما يتعلق بالسلطة القانونية في العديد من المجالات التقليدية، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن الإنترنت لا تتكيف بسهولة مع الحدود والقوانين الدولية. يمكن نسخ البرامج ومشاركتها بسهولة على الرغم من حقوق الملكية وقيود الأمن القومي. يمكن التحايل على القيود القانونية المفروضة على أشكال معينة من التعبير، بطريقة لا يمكن القيام بها في الصحف التقليدية والقنوات التلفزيونية، وقد تؤدي تطورات مثل وجود العملة الإلكترونية إلى زيادة تفويض قوة الدول عن طريق الحد من قدرتها على الطباعة والضرائب، وتنظيم التبادلات المالية - كلها عناصر مهمة للسيادة. أن تشكل عالم السياسة والسياسة، "غير قادرة على التصرف بشكل مستقل داخل أراضيها، وستكون مقيدة داخل النظام الدولي بسبب اعتمادها على العالم المعولم. والابتكار التكنولوجي - لا يمكن معالجتها بالقوة. لا يمكن القبض على فيروسات الإنترنت أو فرض عقوبات على التدفئة العالمية، وعلى الرغم من دعوة الولايات المتحدة 'إلى حرب' على المخدرات "وحرب" على الإرهاب، لذا، بالنسبة للبلدان المعولمة، ومن المرجح أن تقوض الروابط الدولية الحيوية. ومن هذا المنطلق، قد تؤدي العولمة السياسية إلى نظام عالمي أكثر سلماً، مما يحد من الاتجاه نحو الصراع العنيف من خلال توزيع السيادة بين عدد كبير من اللاعبين مع تقييد قدرات الدول واستقلالها. بل وأيضاً طبيعة المشاركة العامة والديمقراطية. فالترايط المتزايد بين المؤسسات الوطنية والدولية يجعل من الصعب على الجهات الفاعلة ذات السيادة أن تعمل دون رقابة من المنظمات الأخرى وأن تخفي أفعالها عن غيرها. ويمكن النظر إلى تطور المحكمة الجنائية الدولية على أنه نموذج هنا، وهكذا، وعلى النقيض من هذه الآراء المتفائلة، أولاً، بل سيغير شكله ببساطة، ووفقاً لهذه الحجة، فإن العولمة لا تعزز المنظمات الجديدة التي قد تعزز التعاون فحسب، ولا تمتلك أقاليم محددة أو تمارس السيادة، فإنه لا يختلف في نواح كثيرة عن اللاعبين الآخرين الذين ليسوا جزءاً من الدولة. ولكن على عكس المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، تسعى هذه المجموعات إلى تحقيق أهدافها من خلال اكتساب القوة واستخدامها والقيام بذلك بطرق يصعب على الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى مواجهتها. وكما أشرنا في الفصل الخامس، فإن الديمقراطية الليبرالية الحديثة تقوم على المبدأ الجمهوري،